

دور الكاتب في السلطة والمجتمع^(*)

أحمد موصلي

ينطلق المؤلف في كتابه الجديد «كاتب السلطان» من رسم المسار التاريخي لعلاقة صنفي المثقفين: كتاب الديوان والفقهاء (= الثقافة) بالسلطة توصلًا لتفكيك الأجهزة والمؤسسات التقليدية التي كانت تضم ذينك الصنفين العالمين. يحدد د. خالد زيادة طبيعة «صنعة» الكاتب الذي بعلاقته مع السلطان لم يكن ناصحاً فحسب بل شارك في صياغة مشروع السلطة.

وصنعة الكتابة بحد ذاتها ذات طابع مميز، وكان لها قواعد متخصصة. وطبقة الكتاب كانت في ازدياد مطرد نظراً لحاجات الدولة لخبراتها، مما أدى في الواقع إلى انفصال بين الأجهزة الديوانيةتمثلة بالكتاب، وبين الأجهزة الشرعيةتمثلة بالعلماء من محدثين وفقهاء.

ودراسة الدكتور زيادة معنية بدراسة نشوء هذين الجهازين اللذين يعبران عن نظامين معرفيين واجتماعيين مما أدى إلى حدوث الصراع بينهما. ويورد المؤلف الكثير من الأمثلة للدلالة على حدة هذا الصراع. ويحدد دور الفقهاء كحرف حيث استقرت أجهزتهم، ويعتبر، مثلاً، أن كتابة أخبار العلماء هي حصيلة دمج حكاية التاريخ مع أصول الدين ومنهج المحدثين. في مقابل هذا،

(*) د. خالد زيادة: كاتب السلطان: حرفة الفقهاء والمثقفين. دار رياض الرئيس، ١٩٩١.

فإن دور الكاتب يقع في صلب مهام السلطة. فالكاتب يهدف إلى رصد هذه اللحمة الحرافية التي تجمع الكتاب في صنعة الدواوين، ورصد رابطة مائلة تجمع العلماء في نوع من الحرفة وخصوصاً لدى الفقهاء. ولهذا، يخلص المؤلف إلى أن الطابع الحرفي غالب على كل من العلماء والكتاب وأدى إلى التزام كل مجموعة وظيفتها وصنعتها. أما الأدوار التي لعبتها كل مجموعة فتوقعت على نشوء وزوال الدول وقوتها وضعفها.

يبدأ الكاتب الفصل الأول بالعودة «اليسق» الذي فرضه العثمانيون عند دخولهم بلاد الشام ومصر.

واليسق ليس جزءاً من الشريعة، كما أن العمل به اعتبر بمثابة بدعة حصلت في الدين. واستقر رأي العلماء على أن اليسق هو بمثابة المحصل أو المبلغ الذي يتقادمه القاضي عند الأحكام، وهو إجراء ليس له سند شرعي عند علماء القرن السادس عشر. كما دل مصطلح اليسق على الوسائل التي ادخلها العثمانيون، أي القانون الذي يضم القواعد والترتيبات التي لا تستند إلى أساس شرعي أيضاً. وليس العلماء أن إدخال اليسق كمنظومة تؤثر على أوضاعهم وأمتيازاتهم وطبيعة المهام الموصولة إليهم. فعلى سبيل المثال، أبطل العثمانيون العمل بنظام القضاة على المذاهب الأربع في بلاد الشام. أما في القاهرة، فقد احتفظ قضاة القضاة الأربع بمناصبهم فترة أخرى من الزمان.

إلا أن نفوذ العلماء في مصر، وبعد نقل الخلافة من القاهرة إلى استانبول وحوادث أخرى، انحدر بسرعة عبر سلسلة من الإجراءات التي أمنت السيطرة المطلقة للعثمانيين، مما أدى إلى تصدع النظام الذي درج عليه العلماء. ومع تعيين القسام، قاضي العسكر، كمرجع في كل الشؤون الشرعية، تم التضييق الأخير على علماء مصر.

لم يكن اليسق بأمر جديد على أهل مصر والشام، فالماليك أنفسهم كانوا يجرون أحکامهم فيما بينهم وفق قواعد الياسة (أي السياسة) التي لم تكن من الشريعة بشيء. وعلى الرغم من إقرار العلماء بانقسام الأحكام إلى سياسية

وشرعية فقد استهولوا الترتيبات العثمانية الخارجة على نطاق العرف الشرعي . وحاول المؤلف شرح هذا الشعور عن طريق شرح كيفية اختلاف أسس الدولة العثمانية عن الأسس المملوكية .

وقد اعتبر العديد من العلماء أن هذا التنظيم تخريب لنظام مصر وإحلال نظام مكان نظام آخر مما يُفضي إلى زعزعة الدور الحاسم الذي لعبه العلماء أثناء قيام الدولة المملوكية . فقد كان العلماء يملكون القدرة على التصرف بمحرى الأحداث وخاصة أن سيطرة الملك كطبقة عسكرية غريبة استلزمت تحالفاً مع طرف أهلي قيادي في المجتمع . فالدولة المملوكية انتشرت في امتداد جغرافي عربي (مصر وسوريا والجزيرة العربية) . وهلذا احتل العلماء الواقع التي كان يشغلها الكتاب في أجهزة الإدارة وابنعت بجدداً الدراسات العربية مثل («لسان العرب» لابن منظور و«معنى الليب عن كتب الأعرايب» لابن هشام .

لهذا، احتل العلماء موقع الكتاب مما أدى إلى إعادة صياغة أدوارهم الإدارية وإدماج علوم الشريعة بالسياسة العملية . وأمسكت هيئة العلماء بالقضاء والنظام المدرسي ، ورأت جانبًا من دواوين الدولة وأصبحت جزءاً من الهيئة الحاكمة . ومثل الفقهاء القيادة الأهلية ، واحتفظوا بنوع من الاستقلال ومثلوا أهل المدن وتوحدت مصالح العلماء مع مصالح التجار وأصبحوا بذلك أعيان المجتمع وأهم عناصر توحيده .

لهذا، وعندما قام العثمانيون بتغلب المذهب الحنفي على غيره، شعر علماء مصر وببلاد الشام بغراوة هذا الإجراء وخاصة علماء المذهب الشافعي المنتشر في مصر والشام . وأوكلت الوظائف الدينية البارزة إلى الأحناف ، وتولى رومي (أي عثماني) خطابة الجامع الأموي وأخذ منصب الفتوى أهمية زائدة مع بداية السيطرة العثمانية وصار لكل مذهب مفتٍ . وكان المقتون الأحناف في مدينة دمشق خلال القرن السادس عشر ، من بلاد الروم ، بينما كان المفتون على المذاهب الأخرى من العرب . وكان تعين الفتوى الحنفي يصدر عن استانبول إلا أن منصب الإفتاء الحنفي آل إلى العائلات المحلية في أواسط القرن الحادي عشر المجري .

أما التطور التاريخي للدور العلماء في مصر فقد كان أكثر مقاومة للتقاليد العثمانية. فالأزهر حفظ وحدة الجهاز الديني وأصبح شيخه رئيس الجهاز الديني. وقد صدر إتباع المذهب الشافعي في البقاع المختلفة للتحصيل العلمي.

ويبدو أن انتشار المذهب الحنفي نتج عن إحكام السيطرة العثمانية سياسياً وإدارياً مع بدايات القرن الحادى عشر الهجري ، فتحولت غالبية الأهالى فى بعض المدن إلى المذهب الحنفى . وعلى المستوى الفردى ، كان الحصول على الوظائف العلمية والقضائية يقتضى مثل هذا التحول والسفر إلى بلاد الروم والإقامة في استانبول والاتصال بالأوساط العثمانية . فمنصب الإفتاء ، مثلاً ، يتطلب الانخراط في النظام المدرسي العثماني . وقد ارتبط النظام المدرسي مع الأجهزة الدينية والقضائية . فإعداد المدرسين والقضاة واحد ، مما سمح بالانتقال من مناصب التدريس إلى القضاء وبالعكس . وكان لا بد لكتاب القضاة من أن يختتموا مرحلة (المدارس الثمان) أي السليمانية . مما أدى بالتالي إلى فقدان العلماء في بلاد الشام ومصر لواقعهم وانخفاض نفوذهم الذي كان لهم قبل السيطرة العثمانية . بالإضافة إلى هذا ، «فام تمايز بين العرب والأترارك (أي الروم ، كما ساهموا في إنشاء المذهب الشافعي إلى «التعبير عن المانعة في وجه الأترارك ونظمهم المدرسي ، كما عبر علماء مصر عن نوع من تضامن بتمسكهم بالمذهب الشافعي . وعبر هذا المذهب عن نوع من الأصلالة...» (ص ٤٩) . وأدت السيطرة العثمانية إلى إبعاد العلماء عن خدمات الإدارة ودواعين الإنشاء والخزينة والجيش . وحلت مكانهم طبقة العلمية (أي الكتاب) التي عبرت من جديد عن الانفصال بين الأجهزة الشرعية والأجهزة الإدارية .

والفصل الثاني: «حرفة الفقهاء» يتناول ابتداءً تعريف ماهية العلماء والفقهاء التي انحدروا منها . فالمحدثون يأتون ، عادة ، من بيئه التجار ، أما الوعاظ والفقهاء فهم من بيئه التجار والحرفيين . وأما أصحاب الطرق الصوفية فهم على صلة وثيقة بالأوساط الحرفية . وهناك ضمن هذه المجموعات اتجاهان واسعان: العلماء الذين يتبعون علوم الشريعة ، والصوفية الذين يتمون إلى علم الحقيقة . وكان القرن الحادى عشر شهد وفاقاً بين المتصوفة وأهل السنة .

وأندمج رجال التصوف في البيئة الواسعة للعلماء وكسروا إلى جانبهم العلماء والفقهاء (القشيري، الغزالى). إلا أن المحدثين كانوا أقل قبولاً للمتصوفة وتؤولياتهم العقائدية. وزرع أهل الحديث إلى الإصلاح انطلاقاً من تقديرهم بالسلف وستته بينما نزع الفقهاء إلى مسايرة الأمر الواقع والاستجابة لمتطلباته.

وقد أخذ الفقه شكله المؤسسي عبر انقسامه إلى مدارس مذهبية، وعبر ارتباطه بالنظام القضائي في أيام المماليك. أما السيطرة المباشرة للعثمانيين فأدت إلى تفكيك هيئة العلماء وتعرض المحدثين للذوبان والإلحاق بالمؤسسات الفقهية، فتهاوت تقاليدهم وتراجعت كتابة التاريخ وتضاءل أتباع المذهب الحنفي. كما أُسهم انتشار الصوفية في انكماش الحنابلة. إلا أن المذهب الشافعى بقي مذهبًا أول في مصر وببلاد الشام. وبالرغم من اعتبار الدولة العثمانية على النظام المدرسي العثماني وربط أجهزة القضاء بعاصمة الدولة، استانبول، لم يحل هذا النظام مكان الطرق المعهودة في اكتساب العلم. وهكذا يعتبر المؤلف أن «العلماء الذين خسروا مواقعهم ونفوذهم كانوا يقاومون إخضاعهم للشروط الوظيفية الحرافية، ويرفضون وبالتالي مبدأ الإلحاد المذهبي أو المدرسي. هؤلاء العلماء الذين كانوا عرضة لتدخلات استانبول في شؤونهم، كانوا ينمون شعوراً غامضاً بعروتهم إزاء الأرواح (الأترالك) ...» (ص ٦٠).

ويخلص الكاتب إلى القول إن المدينة الإسلامية أخذت طابعها مع النمو التدريجي للفقه، مما يجعلها «مدينة الفقهاء». إلا أن القوانين السلطانية كانت تعمق الفوارق بين الجماعات وتفقد المدينة وحدتها. ولم يتمكن الفقهاء من مقاومة هذا التيار وتحولوا إلى هيئة تكتسب خصائص الجماعات ذات الطابع الحرفي. كان هذا الطابع الحرفي يكرس تراجع روح الإبداع لمصلحة تسجيل الشرح والحوashi على فنون وأعمال سابقة. فتحول الدور القيادي الاجتماعي والسياسي إلى حرفه العلم وحرفة الفقهاء التي أصبحت تورث، مما أدى إلى بروز عائلات تتمتع بوظائف محددة كالتدريس والخطابة أو الإفتاء. وأصبح المسجد المكان المركزي للوظائف الدينية التي الحق بها دفن الموق وخدمة قبور الأولياء. وقد أدى مبدأ توارث الوظائف الدينية إلى المشاكل. إلا أن الجهاز الدينى

أبقى على صلاته مع المجتمع، فكان هناك حرفيون يقومون ببعض الوظائف الدينية كالاذان، كما أن كبار العلماء أنفسهم مارسوا التجارة، وكان بعضهم مالكين للأراضي والعقارات مما أدى إلى تشابك مصالح العلماء مع مصالح المالكين والتجار. إلى جانب المفتى، كان هناك نقيب الأشراف الذي يمثل العائلات المتحدرة من سلالة الرسول. وأصبح نقيب الأشراف والمفتى من الشخصيات التي تلعب دوراً مهماً في شؤون المجتمع الأهلي كالتوسط مع الحكام، مما أدى إلى تحول الجهاز الديني إلى مؤسسة ذات طابع وسيط. هذا الدور الوسيط أدى إلى بروز انتقادات العامة وأهل التقوى ورجال التصوف.

ولهذا، وفي هذه الفترة، وبعد تقلص أتباع المذهب الخنلي، حل الناقض بين التصوف والفقه حول «المدى المعرفي»، فمثلاً وجهين للإسلام نظراً وسلوكاً، وقد قللَّ من شأن هذا التعارض انحناء الفقهاء للمتصوفة وانصياعهم لمعتقداتهم (ص ٧٥). واستحوذ كبار الصوفية على نفوذ واسع في أوساط العامة والحكام والسلطانين. وقد أمن التداخل بين الصوفية والمنظومات الحرفية للمتصوفة نفوذاً فعلياً لدى العامة.

وقد أتت سياسة الدولة العثمانية على التضييق على بعض المتصوفة وتشجيع بعض الطرق (المولوية). وشكلت المدن المidan الأوسع لنشاطهم وشملت حتى العديد من الفقهاء، حتى أن المؤلف يقول: «اجتاحت المدن، التي صاغها الفقهاء وفق قواعدهم وأحكامهم، طرق التصوف ومعتقداتها. وانجرفت العامة، كما انجرفت الخاصة من العلماء أنفسهم، في الاعتقاد بقدرات المتصوفة» (ص ٨١). وبشكل عام أبدى الفقهاء خضوعهم للتتصوف، والتمسوا لرجاله الأุดار بسبب عجز الآلة المعرفية الفقهية عن التصدي للتحديات التي أبرزتها المعتقدات الصوفية في وجه العلماء والفقهاء.

والواقع أن القرن السادس عشر يمثل مرحلة انتقال المجتمع المدني إلى جماعات تفصل بينها عوامل التمايز الخاصة بكل جماعة مهنية أو دينية أو عرقية. ويركز المؤلف في الفصل الثالث على وعي الفقهاء أو، بالأحرى، عدمه عن إدراك مسار الأحداث حيث اعتقد العلماء أن انخفاض السلطة العثمانية في مصر

يعني عودة جزء مما فقدوه من نفوذ ومناصب. وأدى بروز أمراء المماليك فعلاً لدور متواضع مجده للعلماء لم يصل إلى الحد الذي أملوه هم. فقام صراع بين الأمراء المماليك الذين جاءوا من بعد علي الكبير والولاة العثمانيين في الفترة الأخيرة من القرن. وفي هذه الفوضى التي بلغت أوجها خلال الاحتلال الفرنسي لمصر سنة ١٧٩٨، نلمع دوراً مرتفعاً للعلماء، وقد أصبح لعلماء الأزهر نفوذ واسع بين صفوف الأهالي. فقاموا بدور الوساطة بين الأهالي وأمراء المماليك. وتتألفت قيادة العلماء من شيخ الأزهر ورؤساء المذاهب السننية الأربع ونقيب الأشراف. كما اخند رؤساء الطرف الصوفية من الأزهر مقراً لهم. ويعتقد المؤلف بأن علماء الشام عامة لم يحظوا بمثل ما حظي به علماء مصر في ظل سيطرة المماليك. ووضع علماء الشام خطأً فاصلاً بين نفوذهم المتأتي من العلم وبين ممارسة أي شكل من أشكال السلطة. وأبدى العلماء ولاءً للدولة العثمانية أمام صعود قوة أغوات العسكرية ورفضوا المشاركة في السلطة أو الحكم بعد دخول القوات المصرية إلى دمشق. وكذلك فعل علماء مصر حيث وضعوا فاصلاً بينهم وبين شؤون الدولة والسياسة.

من هذه الأمثلة وغيرها يتوصل الكاتب إلى رسم التبدل الذي حدث للعلماء. وبعد تقلص دور الحكومة العثمانية في القاهرة، شغل العلماء جزءاً من الوظائف التي انحلت بغياب الإداريين العثمانيين، فاستحوذ كبار العلماء على الزمام الأرض في الأرياف وراكموا الثروات واتسعت سلطاتهم الشرعية والدينية. ومع الاحتلال الفرنسي لمصر وغياب العثمانيين والمماليك غدا دور العلماء بشكل سريع وتجاوزوا حدود المهام الفقهية ووضعهم الظروف في مواجهة دورهم الجديد بعد تشكيل الديوان. وفي سبيل تبرير مشاركتهم في أعمال الديوان كان لا بد أن يقوم العلماء بمراجعة الإطار المعرفي الفقهي للبحث عن الصيغة الموافقة التي اشتغلت على وجوب استمرار مصالح عموم المسلمين. إلا أن صغار العلماء بشكل خاص رفضوا هذا التبرير واعتبروه تسويقاً لحكم محتل غير مسلم. وقام نقيب الأشراف عمر مكرم بحضور الشعب على الثورة ورفع البيرق وتبعه الآلوف من العامة.

وكان عشرة من كبار علماء الأزهر في عداد الهيئة التي شكلها الفرنسيون وأعطيت اسم الديوان. وأشار العلماء على الفرنسيين بتقليد مناصب الشرطة والاحتساب والعسكر للملك. ونظر العلماء إلى مشاركتهم في الديوان على أنها استمرار لدورهم الوسيط وطلب الشفاعة. لكن عامة الناس نادت بالجهاد وتجاوزت الأحداث الدور الوسيط. وحرض صغار العلماء على الثورة، وكاد الجهاز الديني ينشطر إلى قسمين.

وعند عودة العثمانيين بعد الاحتلال الفرنسي، بدأ الدور المميز للعلماء بالتلاشي وأعاد الأتراك سيطرتهم على القضاء. ووقف العلماء إلى جانب محمد علي وطالبوا مع نقيب الأشراف عمر مكرم باستقالة الوالي. وتخلى العلماء عن المشاركة في الشؤون العامة وسلموا السلطة إلى محمد علي. وأصبح محمد علي المرجع في تحديات العسكر ونقيب الأشراف مكرم المرجع إذا صدرت التعديات من الرعية. فلعب مكرم دور الرعامة الشعبية معتمداً على صغار المشايخ وأرباب الحرف وأهل السوق. وتم تقليص نفوذ العلماء انطلاقاً من التدخل في شؤونهم الخاصة فانكفأوا، مجدداً، إلى وظائفهم الدينية والتزموا حدود الأزهر.

ويخلص الكاتب إلى القول إن إقصاء العلماء عن دورهم الوسيط خلال عهد محمد علي، كان نتيجة مباشرة لنوع النظام الذي سعى محمد علي إلى إقامته، أي نظام مركزي دون القوى الوسيطة كالملك، ونظام الحرف ونظام الأرضي في الأرياف. وقد نُزعت إدارة الأوقاف من العلماء ووضعت تحت إدارة حكومية مستقلة. كل هذا أدى إلى فقدان العلماء لدورهم الاجتماعي وأدى إلى إضعافهم وإفقارهم. هذا في مصر.

أما علماء دمشق والشام فكانوا يستعدون لخوض سلسلة من التجارب حتى نهاية القرن التاسع عشر. ارتبطت بلاد الشام بعاصمة الدولة في نهاية القرن التاسع عشر إلى حدٍ لم تبلغه في أي وقت آخر. وسجلت الصوفية وخاصة النقشبندية تأثيراً قوياً على بلاد الشام حيث إنها انبعثت في الطبقات الوسطى التي واجهت تهديد حملة توسيع التجارة الأوروبية عبر طريق الهند. وقد وقعت ولاية دمشق تحت تأثير ولاية عكا أيام أحمد باشا الجزار، التي برزت في نهاية

القرن الثامن عشر كمركز إداري وسياسي واقتصادي. وقد وقف علماء دمشق من حكام عكا موقفاً معارضأً. وجاء الاحتلال إبراهيم باشا لبلاد الشام ليشكل تحولاً حاسماً في أوضاع العلماء.

فقد اتبعت في بلاد الشام السياسة التي طبقت في مصر، أي إقامة دولة مركزية تمسك بالشئون كافة مما استدعي تقليل نفوذ رجال الدين وتنقيص القوى الوسيطة. واعتبر العلماء خروج المصريين عام ١٨٤٠ انتصاراً لهم. وظهر العلماء سنة ١٨٤١ وكأنهم الخلفاء الرئيسيون للدولة العثمانية التي استرجعت حكمها لبلاد الشام. كان العلماء يتحولون من طبقة وسيطة بين الحكام والأهالي إلى شركاء في الإدارة والسلطة المدنية. إلا أن العلماء انكفأوا في نهايات القرن التاسع عشر تدريجياً إلى أحجزتهم الفقهية الضيقية لعدة عوامل، منها: فشلهم في دورهم الحكومي عبر مجالس الإدارة والمشورة ومعارضتهم بشكل ثابت للتحديث.

ولم تستطع أجهزة العلماء التخلص من المحاولات التجددية. فرشيد رضا، يمثل عند المؤلف، تقدم الاتجاه الاصلاحي الذي أصبح له مناصرون في دمشق وبيروت. كما يخلص الكاتب إلى أن انكفاء العلماء يعني نزع صفة قادة المجتمع المدني عنهم مما يطال البنية الاجتماعية والسياسية ككل. فالمستهدف الأساسي ليس الجهاز الفقهي الحرفي بل الدور الاجتماعي السياسي. في مقابل هذا، ستعتمد الدولة أكثر فأكثر على خدمات كتاب الدواوين. كل هذا أدى إلى إعادة ثنائية الفقيه والكاتب في سياق آخر. وهذا ما يتناوله الفصل التالي.

كان كاتب السلطان متمنياً إلى الفرع الأكثر نشاطاً في الطبقة الحاكمة في الدولة العثمانية لتسلمهم شؤون الخزينة والمحاسبة ومراسلات السلطان. وقد هيمن الطابع الحرفي الصرف على جماعة أهل العلم. وكانت معرفة الإنشاء وجودة الخط والكتابة وإتقان اللغات من الشروط الضرورية الملزمة لصنعة الكاتب. كما يشتمل إعدادهم المعارف الإسلامية التقليدية من أدب وتاريخ وفقه ولغة.

وتبلور الفروقات بين العلماء من جهة والكتاب من جهة أخرى ليس في نوع الوظائف المنوطة بكل فريق فحسب، بل وأيضاً من خلال جهازين معرفيين. فالشريعة هي المرجعية بالنسبة للفقهاء بينما تشكل القوانين مرجعية الكتاب. وبهذا شكل الكتاب الخبرة الضرورية لتسهيل شؤون الدواوين والدولة. وتمكن رئيس الكتاب من توسيع نفوذه تدريجياً. وتمكن عدد من رؤساء الكتاب من التوصل إلى منصب الصدر الأعظم خلال القرن الثامن عشر.

ومنذ قوجي بيك، فإن انتقاد القوات الانكشارية العسكرية وجهاز العلماء الديني سيصبح من المسائل الشائعة التي يكررها كتاب الرسائل خلال القرن السابع عشر. وعلى امتداد هذا القرن كان الكتاب ينتقلون من المهن الحرفية المستلزمة للخبرات الدقيقة إلى تكوين وجهة نظر حول أوضاع الدولة التي يخدمونها، بصفتهم مستشارين للوزراء والسلطانين. وكان الكتاب أكثر تبنّها لأزمة الدولة وخاصة أن مقرّراتهم تعزّزت بمعرفة جديدة يستقونها من مصادر جديدة. وتمكن الكتاب من اكتشاف مرجعية نظرية تختص بمشاكل الانحطاط وأدوار الدول. كما أن الكتاب الذين تخصص بعضهم بالاتصال بالسفراء الأجانب كانوا يقتربون إلى ما يجري في أوروبا وبضرورة التعرف إلى العلوم الحديثة. إذن، يتعلق الأمر بقدرة الجهاز المعرفي للكتاب على استيعاب العلوم الحديثة. فاهتمام الكتاب بالجغرافيا، مثلاً، هدف إلى معرفة العالم المعاصر ودول الأعداء، ولهذا، اعتمدوا على مصادر أوروبية والأمر لا يتعلّق فقط باستخدام المصادر بل بكتابة التاريخ بعد أن تخلّ عن كتابته العلماء وبعد أن انحسرت تقاليد المحدثين.

إن الميل إلى التترىك وإلى الاطلاع على العلوم الحديثة في أوروبا أدى إلى رفع شأن الكتاب والتقليل التدريجي من أهمية العلماء. وهذا، ارتبط الإصلاح بالانفتاح على الغرب الذي دعا إليه الكتاب الذين أصبحوا وزراء ومستشارين وسفراء. وخاصة في فيينا وموسكو وبرودايسست وباريس.

وبسبب التقليد الصارم للعلماء، كان من الصعب إدخال أي تجديد دون إخضاعه للمراقبة. فقد رفضوا مثلاً تداول العقاقير الطبية ومزاولة الطب

الحدث. وفي بداية الأمر رفضوا إدخال الطباعة إلا أن فتوى صدرت لاحقاً تضمن الموافقة على إنشاء المطبعة، «شرط عدم طباعة الكتب الدينية». هذا يستنتاج الدكتور زيادة أن الجهاز الديني وضع نفسه خارج هذه الوسيلة، وبالتالي خارج التطور العلمي.

أما الكتاب فقدادوا تيار التحديث ونقل العلوم عن الغرب. وكانوا إلى جانب السلطان يسوغون مبدأ الأخذ عن أوروبا رغم المحاذير الدينية. وأصبحت رسائل الكتاب ترسم سياسة الدولة في الداخل وإزاء الدول الأجنبية في الخارج.

إن السياسة التي انتهجها السلطان محمود الثاني تهدف إلى تعزيز مركبة الدولة، وقد وضع خطوطها العريضة الكتاب والإداريون وأهل القلم. وقد أضاف إليها السلطان مبدأ ذرائعاً يتلخص باستخدام رجال الدين لإنفاذ برنامجه. وبعد القضاء على جهاز الانكشارية، تم إضعاف كل القوى التقليدية وفي مقدمتها جهاز العلماء. وبهذا، احتل المتعلمون الجدد لموقع الكتاب في دواوين الدولة وأجهزتها «وشكلت الفئة الجديدة من خريجي المعاهد العلمية والتقنية، طبقة من كتاب الدولة». وبدوره أدى انحراف الكتاب في مشروع الدولة إلى ذوبان مؤسستهم وأضمحلال حرفتهم بالمعنى التقليدي لها.

وفي بلاد الشام غدا دور الكاتب حول الحكم المحليين الأخذين بالبروز. فقام تحالف بين الحكم والعسكريين من جهة وبين الكتاب من جهة أخرى. وعزز الكتاب أوضاع طوائفهم وابتدعوا ضرائب جديدة وطرائق مبتكرة للاحتكار. وهكذا، أصبح الكتاب الشريك في الرأي شريكاً في المداخل المترامية.

أما في مصر، فكان الكتاب يقتصرون عن خدمة متطلبات الدولة وأجهزتها النامية. فوق التعارض بين متطلبات الدولة وبين تقاليد الكتاب. ولهذا، قام محمد علي باشا بتفكيك حرفتهم وحلت مكانها طبقة من المتعلمين.

لقد أصبح الكتاب المسيحي من أعيان العلماء والأدباء، وفي الحقيقة تحول

الكاتب إلى أديب ومؤرخ (ناصيف اليازجي ، مثلاً). كما عمل بعضهم في خدمة القنصل الأوروبية كتراجمة . وتحول بعضهم إلى الأدب والتجارة أو اتصلوا بالبشرى وعملوا في الإرساليات كمدرسون .

ولهذا مثلت العودة إلى أصول اللغة العربية آخر مرحلة تفسخ الكتابة الديوانية التقليدية . ووضعت هذه الفصحى الجديدة في خدمة نقل المفاهيم الحديثة ، فكانت لغة القانون واللغة السياسية ولغة الفكر . إلا أنها أصبحت لغة فنية أدبية معزولة بالرغم «من ادعائهما العودة إلى جذور اللغة العربية والمجهود الذي بذلته لاستحضار التراث الشعري الجاهلي . إلا أنها ارتبطت بالحداثة على النطأ الأوروبي» . . . (ص ٢٢٢) . وهذا وقع انقطاع ما بين هذه العربية التي عبرت عن قيم العلمنة وبين لغة الفقهاء .

باختصار ، فإن الكاتب الجديد استخدم اللغة بشكل جعلها مرتبطة بالدولة واحتياجاتها (رفاعة الطهطاوي وعلى مبارك ، مثلاً) . وقد استعملت اللغة العربية في مصر ، كأداة لتيسير علوم العصر بينما استخدمنا المشرقيون للتأكيد على التناقض بين التقليد والحداثة والدين والدولة . ويستنتاج الدكتور زيادة «ثنائية جديدة حلّت مكان الثنائية التقليدية . ومكان الثنائية التي عبر عنها كل من كاتب الديوان والعالم الفقيه ، سيبرز الإصلاحي الذي أراد أن يirth دور الفقيه ، والمثقف الذي ينحدر من بيته كتاب الديوان» (ص ٢٢٦) .

اعتبرت المدة من بدء القرن التاسع عشر وحتى اليوم «عصر نهضة» ، لأن هناك قطيعة بين الماضي والحاضر وبين القديم والحديث والتي تخفي وجهاً آخر وهو الاتصال بين الغرب الأوروبي والشرق الإسلامي . ويتبع هذا الفصل الدراسات التي تبحث في تطور الفكر الحديث (مثل «الفكر الغربي في العصر الليبرالي لألبرت حوراني و«المثقفون العرب والغرب» لشام شرابي وغيرهما) . لكن الدكتور زيادة يخلص إلى أن هموم الفقهاء ولغتهم كانت في واقع الأمر متصلة بهموم الناس اليومية «أما اللغة الفصحى فكانت بشكل خاص من اصطناع الكتاب واللغويين المسيحيين ، وعبرت في واقع الأمر عن نخبة أدبية ضيقة ومعزولة» (ص ٢٤٠) . كما يرى المؤلف ، بعد تحليل آراء عبد الله

العروي وعارضته له، أن المثقف اندفع في مشروع الدولة الحديثة بينما أبنته الدولة خارجها. هذا الإبعاد يؤدي إلى وعي المثقف لذاته لكنه يزيد، جديداً، من التصادق المثقف بمبدأ الدولة. كما أن المثقف يسلم بأسبقية السياسي على الثقافي. إلا أن العديد من الالتباسات تنشأ عن التحاقه بالدولة التي لا تعرف بهوية تخصه، وعند إبعاده لا تعرف باستقلاليته.

في الختام، لا بد من القول أن هذا الكتاب يتميز باستقرائه لتاريخنا الحديث من خلال ثنائيات شدد عليها المؤلف، منها ثنائية الفقيه وكاتب السلطان والفقير والمحدث والفقير والمتصوف، وثنائية المصلح والمثقف. وثنائية بلاد الشام ومصر وثنائية المجتمع والدولة. والكتاب غني جداً بمحتوه، دقيق جداً في تحليلاته واستنتاجاته.

يعيد المؤلف الشخصيات التي تناولها بالتحليل إلى بيئاتها الاجتماعية ويهمل عن عمد آرائها وأفكارها.

ويبدو من قراءة هذا الكتاب أن للتاريخ منطقاً يتتجاوز أركان المجتمع التي يصهرها في قوالب جديدة يدفع به إلى الأمام، كما يبدو أيضاً أن كاتب السلطان والمثقف والفقير من إفرازات البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وقد اسهموا بأنفسهم في الإجراءات التي أفضت إلى القضاء على حرفهم.